

مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودور في تحقيق العدالة الضريبية

" دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية - بمدينة طبرق "

حنان محمد سعيد عمر* صلاح سالم محمود ذاوود

1- مساعد محاضر / كلية الاقتصاد - جامعة طبرق

www.hananms88@gmail.com

تاريخ الارسال 2026/1/12م تاريخ القبول 2026/3/31م

The Extent of the Applicability of International Accounting Standard No. 12 (IAS 12) and Its Role in Achieving Tax Fairness

Hanan Mohammed Saeed Omar (1)

Salah Salem Mahmoud Dhaawood (2)

www.hananms88@gmail.com

Study Summary:

The study aims to identify the possibility of applying International Accounting Standard (IAS-12) in Libyan commercial banks, and to demonstrate its role in achieving tax justice among them. To achieve this objective, the researchers relied on the inductive and deductive approaches, as well as the descriptive-analytical method, to analyze the data collected from the study sample. The study population consisted of commercial banks with foreign partnership in the city of Tobruk. The study sample comprised employees of these banks. A total of (50) questionnaires were distributed to the branches of these banks, and (48) valid questionnaires were retrieved for analysis. After conducting statistical tests, the study reached several findings, the most important of which are: the presence of a positive and effective role for International Accounting Standard (IAS-12) in achieving tax justice, by reducing the differences between accounting profit and taxable profit, and improving the transparency of accounting disclosure for income taxes. The study concluded with several recommendations, most notably: adopting International Accounting Standard (IAS-12) as an approved accounting reference when calculating income tax for commercial banks, in a way that enhances tax justice and unifies accounting treatment,

and the necessity of reviewing and updating the Libyan Income Tax Law to comply with the requirements of international accounting standards.

Keywords: IAS-12 – Tax Justice.

الملخص :

تسعى الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-12) في المصارف التجارية الليبية، وبيان دوره في توفير العدالة الضريبية بينها، وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحثان بالاعتماد على منهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المجمعة من عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من للمصارف التجارية التي لديها شراكة أجنبية في مدينة طبرق، وتمثلت عينة الدراسة من موظفي هذه المصارف وقد تم توزيع (50) استبيان على فروع هذه المصارف في مدينة طبرق، وتم استرداد (48) استبيان صالح لتحليل، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود دور إيجابي وفعال للمعيار المحاسبي الدولي (IAS-12) في تحقيق العدالة الضريبية، من خلال تقليص الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، وتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي عن ضرائب الدخل، و انتهت الدراسة بعدة توصيات كانت أبرزها: اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) كمرجع محاسبي معتمد عند احتساب ضريبة الدخل على المصارف التجارية، بما يعزز العدالة الضريبية ويوحد المعالجة المحاسبية، وضرورة مراجعة وتحديث قانون ضريبة الدخل الليبي بما يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: معيار رقم (IAS-12) -العدالة الضريبية.

المقدمة:

تواجه الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديًا في تنويع مواردها المالية، إذ أدّت هيمنة الإيرادات النفطية إلى تقليص فرص تطوير أدوات ضريبية بديلة. فغالبًا ما تكون ضرائب الدخل الشخصي نادرة التطبيق، وعندما توجد تطبق في الغالب على الأجانب فقط، كما أن ضريبة القيمة المضافة غائبة في معظم هذه الدول. بالمقابل، تتركز ضرائب دخل الشركات بشكل عام على الشركات الأجنبية، بينما تُشكّل الضرائب التجارية الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية. من هنا ظهر اتجاه لتنظيم نظم ضريبية تركز على مبادئ العدالة والبساطة والكفاءة (جويل وآخرون، 2015)

وتبلغ مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة الليبية نسبة تقل عن 2%، وهي نسبة ضئيلة تتطلب إصلاحاً حقيقياً للنظام الضريبي؛ إذ ينبغي رفع إيرادات الدولة من خلال منح حوافز ضريبية للاستثمار في قطاعات ومناطق جغرافية محددة، خاصة في ظل تراجع عائدات النفط نتيجة انخفاض الإنتاج والأسعار. وتعدّ ضريبة الدخل من أهم الضرائب المباشرة عالمياً، تفرض على الأفراد والشركات، إذ تشكل أكبر حصة من إجمالي الإيرادات الضريبية في ليبيا، حيث تقارب 75% (غقة 2020،

وعلى الرغم من معدلات الضرائب التنافسية على المصارف، فإنّ تطبيقها يشوبه عدد من المشكلات، إذ تمنح الإعفاءات الضريبية على نطاق واسع وبطرق تفتقر إلى الشفافية، كما تسود تعددية المعدلات والإعفاءات التي تضعف من كفاءة تحصيل الضرائب. بالتالي لا تُحقّق إلا إيرادات ضئيلة نسبياً. (جويل وآخرون ، 2015) في هذا السياق، باتت المعايير المحاسبية الدولية أداة رئيسية لتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لمختلف مستخدمي القوائم المالية. فهي تعمل على توفير معلومات محاسبية ذات صلة وقابلة للفهم وموثوقة، كما تجعل البيانات المالية قابلة للمقارنة بين المؤسسات المختلفة وبين الفترات الزمنية داخل المؤسسة نفسها. وبما أن للمصارف طبيعة خاصة من حيث أنشطتها والضرائب المترتبة عليها، أقدم مجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار معيار مستقل (IAS-12) يتعلق بضريبة الدخل. ويسهم توحيد قواعد المحاسبة الضريبية وفق معيار محدد في تحقيق معاملة ضريبية عادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب في المصارف الليبية، من خلال إزالة التباينات الناتجة عن اختلاف الأطر المحاسبية والضريبية

مشكلة الدراسة وتساولاتها :

تتخصر مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين متطلبات المعايير الدولية والقوانين المحلية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة في المصارف الليبية. فبينما يركّز (IAS-12) على أساس الاستحقاق في محاسبة ضريبة الدخل، تعتمد التشريعات الليبية لا سيما قانون ضريبة الدخل رقم 7 لسنة (2010) على قواعد محاسبية محلية لحساب الضريبة. وينشأ عن هذا التباين فروقات بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، مما يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي لعدم وضوح العدالة في المعالجة الضريبية بين المصارف المحلية المشتركة والأجنبية. وقد يتسبب ذلك في التأثير سلّياً على إيرادات الدولة الضريبية كمصدر لتمويل الموازنة العامة. ومما سبق يمكن صياغة تساؤل البحث الرئيسي على النحو التالي:

"ما مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية في المصارف التجارية بمدينة طبرق؟"

وينبثق عن هذا التساؤل أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

1- هل تتوفر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في المصارف التجارية بمدينة طبرق؟

2- ما الدور المتوقع للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في تحقيق العدالة الضريبية في هذه المصارف؟

أهداف الدراسة:

يعد الهدف الرئيسي في التعرف على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-12) في المصارف التجارية بطبرق، وتبيان دوره في توفير العدالة الضريبية بينها. ومن هذا الهدف يتفرع عدد من الأهداف الفرعية، منها:

1- توضيح أهمية تطبيق معيار (IAS-12) : من خلال شرح كيفية الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وأثر ذلك على القوائم المالية، ومعالجة الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

2- تطوير النظام الضريبي: استكشاف سبل تطويره ليوافق الأنظمة المتطورة عالمياً، وتعزيز اعتماد المعايير الدولية.

3- توحيد المحاسبة الضريبية: وذلك وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة، مما يحقق العدالة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ، وبذلك ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة إيرادات الدولة الضريبية.

❖ فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة، تفترض الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: (H1) توجد إمكانية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) بما يحقق العدالة الضريبية في المصارف التجارية بمدينة طبرق.

ولتحقيق هذه الفرضية الرئيسية، تُستنبط الفرضيات الفرعية التالية :

H1a : تتوفر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في المصارف التجارية بمدينة طبرق.

H1b : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) يساهم في تحقيق العدالة الضريبية بين المصارف التجارية بمدينة طبرق.

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من وجهين أساسيين:

1- الأهمية العملية: تنبع من إمكانية تطبيق مصلحة الضرائب الليبية معيار (IAS-12) عند احتساب دخل المصارف التجارية الليبية، ومعالجة الفروقات الناجمة عن اختلاف المتطلبات الضريبية. ويمكن أن يساهم ذلك في خلق بيئة استثمارية أكثر عدالة وجاذبية للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع المصارف الليبية، إذ يوجد المعالجة الضريبية مع المعايير الدولية المعمول بها عالمياً، مما يعزز تحصيل الإيرادات الضريبية ويعكس إيجاباً على الموازنة العامة للدولة.

2- الأهمية العلمية: تتمثل في توفير معلومات ودلائل عملية لواضعي السياسات والمشرعين في مجال الاقتصاد والمالية الضريبية، تفيد في ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في المحاسبة الضريبية لحماية العدالة الضريبية وجذب الاستثمارات. كما تسلط الدراسة الضوء على حاجة الأكاديميين والباحثين في مجال المحاسبة إلى التركيز على بحوث تطبيقية تهدف إلى دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية في البيئة الليبية وتحقيق العدالة الضريبية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بمدينة طبرق وفروعها، وهي (مصرف الوحدة، ومصرف الأمان، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف المتوسط). وتمثل عينة الدراسة موظفي هذه المصارف في أقسام (الشؤون المالية - إعداد الحسابات- المراجعة الداخلية)، باعتبارهم الجهات المسؤولة عن إعداد القوائم المالية والبيانات الضريبية والملمة بإجراءات المحاسبة والضرائب داخل المصرف.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، حيث تم الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والقوانين والتشريعات المعمول بها ذات الصلة للوصول إلى استنتاجات نظرية حول الموضوع. وفي الجانب الميداني التطبيقي اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المجمعة من عينة الدراسة، والوصول إلى نتائج واستنتاجات قائمة على استقصاء الواقع الفعلي داخل المصارف.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة على العوامل الآتية:

- 1- الحدود الزمنية :** بين 15 نوفمبر 2024 و 15 فبراير 2025 ، وهي الفترة التي شملها التحليل والبيانات الميدانية.
- 2- الحدود المكانية :** اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية بمدينة طبرق (الوحدة، الأمان، الإجماع العربي، المتوسط).

3- **الحدود البشرية :** شملت العاملين في الأقسام (الشؤون المالية - إعداد الحسابات - المراجعة الداخلية) بالمصارف المذكورة فهم من يوفرّون المعلومات المحاسبية الضريبية للمؤسسة.

4- **الحدود الموضوعية :** ركّزت الدراسة على المعايير الدولية للمحاسبة، خاصة معيار (IAS-12) والقوانين واللوائح الضريبية الليبية المتعلقة بضريبة الدخل، دون التطرق إلى غير ذلك من المعايير أو الأنظمة المحاسبية الأخرى.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-12) وعلاقته بتحقيق العدالة الضريبية، من خلال السرد التالي سوف نقوم باستقراء بعض الدراسات المختلفة ابتداء من البيئة البعيدة عن موضوع الدراسة وصولاً إلى البيئة المحلية وذلك لاستنباط فجوة بحثية تقصد الأهداف المباشرة للدراسة وهي كالتالي:

على المستوى الدولي أشارت دراسة (Chiladze, 2018) إلى ضرورة تبسيط معيار (IAS-12)، مبينة أن محاسبة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة تخلق تحديات للمؤسسات، وأن عدم استخدام الشركات لهذا المعيار دفعها إلى تجنبه في جورجيا، مما دعا الباحثة إلى التوصية بإدخال تعديلات في المعيار (IAS-12) تبسّط طريقة محاسبة ضريبة الأرباح في المؤسسات، بالتالي سوف تقضى على المشاكل الحالية في محاسبة ضريبة الأرباح.

وفي اليونان، حللت دراسة (Georgios et al, 2019) تطبيق (IAS-12) على القطاع المصرفي، حيث أن هذا المعيار يُعنى بمعالجة محاسبية للضرائب المؤجلة، ويبين كيف يحاسب على الالتزامات الضريبية المؤجلة والمستحقات، وذلك من خلال البيانات المالية المنشورة للمصارف في اليونان. وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية يسهم في توفير معلومات مالية أكثر تفصيلاً وسهولة مقارنة بين المؤسسات العاملة في أسواق مختلفة، الأمر الذي يعزز قدرة البنوك على دعم نمو الاقتصاد المحلي.

وعلى الصعيد الأفريقي، وجدت دراسة (Egbunike & Okoye, 2017) في نيجيريا التي سعت إلى التحقق من التأثيرات الضريبية المترتبة على تبني المعيار (IAS-12)، اعتمدت على بيانات من بنوك الإيداع المختارة وتكونت عينة الدراسة من 13 بنك، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من التقارير والحسابات السنوية لهذه المصارف، وخلصت الدراسة إلى وجود تبايناً كبيراً بين الأرقام الضريبية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. وأفادت

الدراسة بأن تطبيق (IAS-12) لم يؤثر بشكل كبير على ربحية المؤسسات المالية ، رغم تأثيره الواضح على القاعدة الضريبية، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل البنوك والهيئات المحاسبية لمواكبة تطبيق المعيار الدولي (IAS-12) لمواكبة التطورات الضريبية الحديثة.

أما في البيئة العربية، فقد ركزت الدراسات على مقارنة المعايير الدولية بالقوانين المحلية . ففي العراق، هدفت دراسة العجيلي (2013) إلى كشف أثر عدم تبني (IAS-12) على قوائم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، حيث اعتمد الباحث على المنهج النوعي في إعداد الدراسة ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة فقد اعتمد الباحث على دراسة القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي لعام 2011 و المعدة وفقاً للمعيار المحلي رقم (13) المحاسبة عن ضريبة الدخل ومقارنتها بما ورد في المعيار (IAS-12) . وخلصت الدراسة إلى وجود فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، حيث تقتصر هذه الفروقات على السنة التي تظهر بها دون تأثيرها في السنوات اللاحقة، مما يؤدي إلى انعدام العدالة في عرض القوائم المالية .وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المعيار الدولي (IAS-12) لإحكام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتحقيق العرض العادل لبيانات الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية . وأشارت دراسة المياحي (2014) إلى أهداف مشابهة في البحث الحالي، إذ قارنت احتساب

ضريبة الدخل وفق المعيار الدولي ووفق المعايير المحلية العراقية رقم (13) ، مؤكداً أن اعتماد المعيار (IAS-12) يحقق الاستقلالية الزمنية لمقارنة النتائج المالية ، ويفصل فجوة العدالة الضريبية الناشئة عن المعالجة المحاسبية التقليدية.وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون الضريبي العراقي بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية والمحلية .

في ضوء التطورات العالمية، يرى حسين وآخرون (2018) أن بروز الشركات متعددة الجنسيات يستلزم توحيد النظام الضريبي العراقي المحلي مع المعايير الدولية، وخاصةً المعيار (IAS-12) ، من أجل توحيد احتساب الدخل الخاضع للضريبة لجميع المنشآت الاستثمارية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المعيار (IAS-12) سيؤدي إلى زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية. مما ينعكس بشكل إيجابي على الضرائب المعتمدة كمصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية ، وأوصى الباحث على انه ينبغي لمجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق إلى تبني تطبيق المعيار (IAS-12) لجذب

الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المصالح العامة وزيادة الحصيلة الضريبية . وهدفت دراسة (سليمان والجمابي، 2022) إلى معرفة إمكانية تبني المعيار (IAS-12) ودوره في قياس وتحديد الوعاء لضريبة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تبني المعيار (IAS-12) يُمكن من قياس وتحديد وعاء ضريبة الدخل بشكل موحد بين الشركات الاستثمارية، عن طريق معالجة الفروقات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة مما يؤدي إلى جذب الشركات الأجنبية، مما يسهم في توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية باعتبارها من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وكانت ابرز التوصيات انه يجب على مجلس المعايير المحاسبية والرقابية والمؤسسات المهنية في العراق ضرورة توفير متطلبات المعيار (IAS-12) لما لها من أهمية لدى الشركات المحلية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية على حد سواء.

وفي سياق آخر ركزت دراسة (AL-Nasar et al, 2022) في البحث بين التناقض بين تقدير ضريبة الدخل في العراق وفق معايير المحاسبة والتقارير المالية وتقديرها وفق القوانين والتشريعات الضريبية مما يؤدي ذلك إلى التناقض بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ، وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على المعيار (IAS-12) يحقق العدالة الضريبية من خلال مقابلة الإيرادات لكل سنة مع نفقات السنة ذاتها ، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون الضريبة العراقي بما يتوافق مع المعيار (IAS-12) ، وضرورة تطوير قاعدة البيانات المحاسبية رقم (13) وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية من حيث القياس والإفصاح .

وفي الجزائر جاءت دراسة (جعنيط ، 2021) لتسلط الضوء على المعيار (IAS-12) وأثره على جودة القوائم المالية خاصة بما يتعلق بمفاهيم الإفصاح والاعتراف والقياس والتعرف على كيفية الاعتراف بالضررائب المؤجلة ،تمت الدراسة على مجموعه من الشركات ومكاتب المحاسبة المعتمدة في ولاية المسيلة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمعيار (IAS-12) على القوائم المالية بحيث يعطي صورة صادقة للمعلومات المحاسبية بحيث تكون قابلة للفهم والمقارنة ، بالإضافة إلى أن المعيار يحل كثير من المشكلات بسبب الاختلافات و الفروقات بين النظام الضريبي والنظام المحاسبي .وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها :ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية و ذلك للحفاظ على جودة القوائم المالية وتعزيز الموثوقية و قابلة الفهم و المقارنة. وركزت دراسة (أمين وكمال، 2022) على معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية خاصة بعد الإصلاحات التي مرت

بها الجزائر مؤخرا (بين استحداث وإلغاء الضرائب)، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبيان حيث وجه إلى المجتمع الضريبي، وتم معالجته عن طريق برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى توصيات تقضى بضرورة توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي لتحقيق ولو جزء من العدالة الضريبية

كما ركزت بعض الدراسات على تأثير العدالة الضريبية في السياقات المحلية، في ليبيا هدفت دراسة (Ruhoma, 2015) إلى التحقق من تأثير العدالة الضريبية على الامتثال الضريبي في ليبيا، تكونت عينة الدراسة من مجموعة من دافعي الضرائب في مدينة طرابلس عن طريق توزيع استبيان تم تحليله باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين إدراك العدالة الضريبية والالتزام الضريبي للمكلفين، مما يُشير إلى أن عدالة النظام الضريبي تعزز الامتثال الضريبي.

و- أيضا - أشارت دراسة (غفة، 2020) إلى معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية في نصوص قانون الحالي لضرائب الدخل، من خلال إمكانية إدخال مفاهيم العدالة الضريبية في قانون ضرائب الدخل بما يحقق العدالة الضريبية لكل من الممول والإدارة الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العدالة الضريبية تتحقق من خلال مراعاة مقوماتها وأوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام الضريبي الليبي بما يتماشى مع المعايير المتطورة، مقترحة اعتماد المعايير الدولية كوسيلة للحد من التهرب وزيادة الحصيلة الضريبية.

وكان الهدف من دراسة (مفتاح والهادي، 2024) هو تحليل مدى التوافق بين قانون ضرائب الدخل في ليبيا ومتطلبات المعيار (IAS-12) وذلك لمساعدة أصحاب العلاقة في وضع القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، تمثلت عينة الدراسة من مجموعة من موظفي مصلحة الضرائب في مدينة طرابلس، تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إنه لا يوجد توافق بين قانون ضرائب الدخل في ليبيا ومعايير المحاسبة الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بعين الاعتبار عند سن القوانين والتشريعات الخاصة بضرائب الدخل.

في نهاية هذا الاستعراض، يتضح أن الدراسات السابقة متفقة – رغم اختلافها في الأطر الزمنية والمنهجيات – على أهمية المعايير الدولية والعدالة الضريبية بالنسبة للمصارف والشركات الاستثمارية. ومن هنا تنبع حاجة دراستنا الحالية إلى

بحث مدى إمكانية تطبيق معيار (IAS-12) في المصارف بطرق التي تضم مستثمرًا أجنبيًا، وكيفية مساهمة هذا المعيار في تحقيق العدالة الضريبية في واقع العمل المصرفي الليبي.

أدبيات الدراسة

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12)

- نبذة عن المعيار الدولي رقم (IAS-12) نطاق المعيار وهدفه:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار (IAS-12) الخاص بالضرائب على الدخل في أكتوبر 1996، مع التفسيرات المرتبطة به. ويعنى هذا المعيار بكيفية معالجة الفروقات المحاسبية الناشئة عن اختلاف متطلبات التشريعات الضريبية عن معايير المحاسبة الدولية. (على ومنصور، 2018) فقد كان من الضروري أن تواكب المعايير الدولية التطورات الضريبية لتجنب توسيع الفجوة بين النظام المحاسبي والنظام الضريبي، فالفوارق بين المعايير المحاسبية الدولية والقوانين الضريبية تخلق فجوة ضريبية تتمثل في ضرائب مؤجلة تتعلق بتوقيت الاستقطاعات أو الاعتراف بالإيراد. وللتعامل مع هذه الفروقات اعتبر المعيار أن هذه الاختلافات تظهر على شكل أصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة، وهو ما يساعد في توحيد المعالجة المحاسبية للضرائب. (حنون، 2018) ويشمل نطاق هذا المعيار على المحاسبة جميع ضرائب الدخل المتعلقة بالفترة الحالية والفترات السابقة، بما يشمل الضرائب المحلية والأجنبية المحصلة أو المحتجزة عند المنيع والمفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة. كما يتناول المعيار الضرائب المستقطعة المترتبة على توزيعات الأرباح من الشركات التابعة أو الزميلة إلى الشركة الأم. يهدف المعيار إلى توضيح كيفية المحاسبة عن آثار الضرائب الحالية والمستقبلية. وينص على وجوب الاعتراف بأصل أو التزام ضريبي مؤجل عند وجود احتمال لاسترداد أو سداد المبالغ المسجلة بأثر يغير من مدفوعات الضريبة المستقبلية (جعنيط، 2021)

المعالجة المحاسبية لضرائب المؤجلة وفق المعيار (IAS-12) :

يقدم المعيار طريقتين رئيسيتين لمعالجة الضرائب المؤجلة (على ومنصور، 2018):

- 1- طريقة الالتزام الضريبي (طريقة الميزانية) : يلزم الاعتراف بالضرائب الحالية غير المسددة للفترة الحالية والفترات السابقة كالالتزام. وإذا تجاوز المبلغ المدفوع الضريبة المستحقة، يُعرف الفائض كأصل ضريبي.
- 2- طريقة الضريبة المؤجلة (طريقة الدخل) : ويتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل أو الأصل الضريبي المؤجل لآثار الضرائب المستقبلية على معاملات سابقة.

وتشترط هذه الطريقة الاعتراف بمطلوبات ضريبية مؤجلة لجميع الفروقات الضريبية المؤقتة، ما لم تنجم هذه الالتزامات عن حالات خاصة مثل الاعتراف الأولي في الشهرة أو الاعتراف بأصل/التزام في عملية غير اندماج أعمال، لم تؤثر في وقتها على الربح المحاسبي أو الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) عند حدوث هذه العملية.

إلية عمل المعيار الدولي (IAS-12) :

تشمل متطلبات المحاسبة للضرائب وفق المعيار (IAS-12) عدة نقاط أساسية، منها (حسين وآخرون ، 2018):

- 1- **الاعتراف بالضرائب الحالية:** يجب تسجيل الضريبة الحالية المستحقة عن الفترة الحالية والفترات السابقة كالتزام؛ وإذا كان ما دُفع أكبر من المستحق، يُعترف بالفارق كأصل ضريبي.
- 2- **الاعتراف بخصوم ضريبة مؤجلة:** يجب الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل لكافة الفروقات الضريبية المؤقتة، ما لم تنشأ نتيجة الشهرة أو عملية اندماج أعمال لم تؤثر على الأرباح المحاسبية أو الضريبية حينها.
- 3- **الأصول الضريبية المؤجلة:** تعترف أصولاً ضريبية مؤجلة بالخسائر الضريبية المستحقة والخصومات الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد المتوقع لاستغلالها مقابل الأرباح الضريبية المستقبلية.
- 4- **قياس الضرائب الحالية:** (تقاس الالتزامات والأصول) الضريبية الحالية وفقاً للمبلغ المتوقع دفعه (أو استرداده) باستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ الميزانية.
- 5- **قياس الضرائب المؤجلة:** تقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بمعدلات الضرائب المتوقعة عند تحققها أو سدادها في المستقبل، وفقاً لقوانين معدلات الضريبة ذات الصلة في تاريخ الميزانية.
- 6- **القياس وفق طريقة استرداد التكاليف:** يجب أن يعكس قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية المبنية على الطريقة التي تتوقع الوحدة الاقتصادية من خلالها استرداد أصولها أو سداد التزاماتها
- 7- **عدم التعويض:** يُمنع في القوائم المالية تعويض الالتزامات الضريبية الأجلة بالأصول الضريبية المؤجلة.

8- الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الضريبية: تُدرج الضريبة الحالية والمؤجلة ضمن مصروف الضريبة في قائمة الدخل، ما لم تُعترف بحد ذاتها مباشرة ضمن حقوق الملكية أو نتيجة عملية استحواذ (اندماج أعمال) تمت بحقوق ملكية.

❖ **متطلبات الإفصاح المحاسبي عن ضرائب الدخل في القوائم المالية وفقاً للمعيار (IAS-12) (جعنيط، 2021) :**

1- **الإفصاح في قائمة الدخل:** يجب الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة أو إيرادات الضريبة، حيث إن إجمالي المصروف الضريبي الوارد في القائمة هو مجموع الضريبة الحالية والمؤجلة.

2- **الإفصاح في قائمة المركز المالي :** يتم تمييز الضريبة الحالية المستحقة والضريبة المؤجلة. فيجب الإفصاح عن الضريبة الحالية المستحقة ضمن الخصوم المتداولة. وإذا كانت هناك مدفوعات ضريبية مسبقة، فيتم تسجيلها في حساب الضرائب المدفوعة مقدّماً ومقابلتها مع رصيد الضريبة المستحقة عند تقديم الميزانية.

■ **العدالة الضريبية:**

تشير العدالة الضريبية إلى مبدأ توزيع أعباء الضرائب بين أفراد المجتمع بما يتناسب مع قدرتهم التكاليفية، مع السعي لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع. وعلى الرغم من اختلاف تعريفات العدالة الضريبية في فقه المالية العامة، هناك اتفاق عام على ضرورة أن يتحمل كل مكلف نصيبه من الضرائب دون إقصاء (فكرة العمومية) وألا تُثقل الضرائب ذوي الدخل المنخفض بما يفوق طاقتهم. (خريف وكمال، 2020) وبشكل عام، يركز مفهوم العدالة الضريبية على أن يكون النظام الضريبي شاملاً وعادلاً على مستوى النظام ككل، لا على مستوى ضريبة بعينها، وأن يشمل جميع الأموال والأفراد في الدولة. فطبقاً للإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (1789) مثلاً، يجب فرض الضرائب بحسب قدرة المواطنين على الدفع (القدرة التكاليفية) (غفة، 2020)

مما سبق يمكن القول أن مفهوم العدالة الضريبية مفهوم نسبي يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى فالغني يرى العدالة بتطبيق ضريبة عامة ، في حين يراها الفقير المساواة في التضيعة .

وتتمثل أركان العدالة الضريبية الأساسية فتتمثل في :المساواة بين جميع المكلفين في تطبيق القوانين الضريبية دون تمييز، والعمومية في شمول الضريبة للجميع دون إعفاءات عشوائية. ويعد وجود قانون ضريبي واضح ومحدّد أمراً حاسماً لضمان عدم وجود ثغرات أو استثناءات تعسفية. ويُراعى تمتيع ذوي الدخل المحدودة

بإعفاء الحد الأدنى للمعيشة والأعباء العائلية من الضريبة، بحيث لا تنقل على معيشة الفئات الأضعف. كما يُراعى في تصميم القاعدة الضريبية التمييز بين الدخل الإجمالي والصافي، والسماح بخصم الخسائر المحققة من ضريبة الدخل، وهو أمر يُحقق العدالة عندما يُحسب للمكلف خسائره بتقدير مساوٍ للأرباح. (غفة، 2020)

■ دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في تحقيق العدالة الضريبية

تشكل العدالة الضريبية جزءاً رئيسياً في أي نظام ضريبي فعال، وينبغي أن تتكامل الجهود الرامية إليها ضمن الرؤية الأشمل للإدارة المالية العامة للدولة. وتتطلب الإصلاحات التي تهدف لتحقيق العدالة في ضريبة الدخل النظر في السياق الاقتصادي والاجتماعي الخاص بكل دولة. (جويل وآخرون ، 2015) فعلى سبيل المثال، قد تستخدم الشركات مبادئ محاسبية مختلفة عند إعداد قوائمها المالية مقارنةً بالأسس الضريبية المعتمدة في القانون. غالباً ما تعتمد الشركات أساس الاستحقاق لإعداد القوائم، بينما قد تعتمد القوانين الضريبية الأساس النقدي لبعض البنود. يؤدي هذا الاختلاف إلى حدوث فروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، مما يؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والتدفقات النقدية للشركات. ومن ثم أصبح لزاماً اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة، وخصوصاً المعيار (IAS-12) لتحسين جودة المعلومات المالية ومعالجة هذه الفروقات (سليمان و الجمابي، 2022)

ينتج عن التباين بين القانون الضريبي والإطار المحاسبي للشركة فروقات ضريبية مؤقتة تؤخر شمول جزء من الربح المحاسبي للضريبة إلى فترات لاحقة. في غياب معالجة لهذه الفروقات، قد يكون مصروف الضريبة في قوائم السنة أقل من الضريبة المستحقة (جارية)، فيظهر الفرق كالتزام ضريبي مؤجل. ويعالج معيار (IAS-12) الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر أو الخصومات الضريبية غير المستخدمة، ويشمل عرض جميع المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل في القوائم المالية. كما يغطي المعيار جميع ضرائب الدخل المحلية والأجنبية القائمة على الأرباح الخاضعة للضريبة، مما يجعل تحصيلها موحدًا ومقارناً عبر الشركات. (العجيلي، 2013)

بالنظر إلى أن معظم دول المنطقة المصدرة للنفط لا يزيد فيها نصيب الضرائب غير النفطية عن 5% من الناتج المحلي غير النفطي، فإنها تركز ضرائبها بشكل رئيس على دخل الشركات (خاصة الأجنبية) وعلى الضرائب التجارية، مع ندرة وجود ضريبة الدخل الشخصي. وتسعى هذه الدول إلى جذب الاستثمارات بتقريب النظام الضريبي المحلي من المعايير العالمية من خلال اعتماد المعايير

المحاسبية الدولية، ولاسيما معيار (IAS-12) الذي يساهم في خفض الازدواج الضريبي بين الأنظمة. ويكون تطبيق هذه المعايير أكثر أهمية في حالة المصارف والشركات المساهمة المدرجة والكيانات الأجنبية العاملة (مثل شركات النفط والتعدين)، وذلك نظرًا لدورها في توليد الإيرادات الضريبية الكبيرة التي تقيد الموازنة العامة. (جويل وآخرون، 2015)

ويمكن القول إن جزءًا كبيرًا من الإيرادات الضريبية في ليبيا يأتي من الشركات الأجنبية الاستثمارية، بما في ذلك المصارف. وعليه، فإن معيار (IAS-12) يُعد آلية موحدة للمحاسبة الضريبية على دخل الشركات، فهو يعالج الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي عبر الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة. وقد خلصت دراسات عديدة إلى أن تبني معيار (IAS-12) يقلص الاختلافات بين القانون الضريبي والإطار المحاسبي، مما يحقق نوعًا من العدالة الضريبية ويُشجّع الاستثمار الأجنبي. وفي المقابل، يؤدي جذب الاستثمارات إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة (حسين وآخرون، 2018؛ مفتاح والهادي، 2024) كما أوصت الدراسات بضرورة تحديث النظام الضريبي الحالي في ليبيا وتبني المعايير الدولية كقواعد محاسبية معتمدة بهدف الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية (غفة، 2020) وفي ضوء ما سبق، يتضح أن تطبيق معيار (IAS-12) في المحاسبة الضريبية يمكن أن يساهم في تحقيق العدالة بين جميع أطراف المعادلة الضريبية (الممول والإدارة الضريبية)، ويخلق نظامًا أكثر عدلًا وفعالية.

الدراسة الميدانية:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية التي لديها شراكة أجنبية في مدينة طبرق، أما عينة الدراسة فقد تكونت من مصرف (الأمان-الوحدة-المتوسط-الإجماع العربي) العاملة في مدينة طبرق. وتمثلت عينة الدراسة من موظفي هذه المصارف في أقسام (الشؤون المالية - إعداد الحسابات-المراجعة الداخلية)، اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة على قائمة الاستبيان وقد تم توزيع 50 استبيان على فروع هذه المصارف، وتم استرداد 48 استبيان صالح لتحليل، وكان التحليل وفقا الآتي:

أولاً- تحليل الخصائص الديموغرافية:

يوضح الجدول (1) الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة. من حيث الجنس، يظهر أن الغالبية العظمى من المشاركين هم من الذكور بنسبة 93.3%، بينما شكلت الإناث 6.7% فقط، ما يعكس تمثيلاً ذكورياً واضحاً في عينة الدراسة.

أما بالنسبة للمؤهل العلمي، فقد تبين أن أغلب المشاركين يحملون شهادة في المحاسبة بنسبة 60%، تليها التخصصات المالية مثل التمويل بنسبة 15.6%، وإدارة الأعمال بنسبة 11.1%، والاقتصاد بنسبة 8.9%، بينما جاءت التخصصات الأخرى بنسبة ضئيلة (4.4%). هذا يشير إلى أن العينة تتألف أساساً من كوادرات مالية ومحاسبية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة التي تركز على المصارف التجارية. وبالنظر إلى سنوات الخبرة العملية، فقد كان أكثر من نصف المشاركين لديهم خبرة بين 5 و10 سنوات بنسبة 55.6%، بينما كانت الفئات الأقل من 5 سنوات والخبرة العالية (أكثر من 15 سنة) منخفضة نسبياً بنسبة 11.1% و4.4% على التوالي. ويشكل المشاركون الذين لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة نسبة 28.9%. هذا يدل على أن العينة تتمتع بخبرة عملية متوسطة إلى متقدمة، مما يعزز موثوقية البيانات المتعلقة بالتطبيقات العملية للمعايير المحاسبية. أما بالنسبة للمسمى الوظيفي، فيلاحظ أن المشاركين تنوعوا بين المحاسبين بنسبة 35.6%، ورؤساء الأقسام بنسبة 20%، والمديرين بنسبة 8.9%، مع وجود نسبة كبيرة من الوظائف الأخرى (28.9%). بينما شكل المراجعون الداخليون نسبة منخفضة 6.7% فقط. يشير هذا التنوع إلى أن الدراسة شملت مستويات وظيفية مختلفة داخل المصارف التجارية، مما يسمح بالحصول على رؤية شاملة حول فهم وتطبيق المعايير المحاسبية.

جدول 1: الخصائص الديموغرافية للمشاركين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	42	93.3%
	انثي	3	6.7%
	المجموع	45	100.0%
المؤهل العلمي	محاسبة	27	60.0%
	إدارة أعمال	5	11.1%
	اقتصاد	4	8.9%
	تمويل	7	15.6%
	أخرى	2	4.4%
	المجموع	45	100.0%

11.1%	5	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
55.6%	25	من 5 إلى أقل من 10 سنة	
28.9%	13	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
4.4%	2	15 سنة فأكثر	
100.0%	45	المجموع	
35.6%	16	محاسب	المسمى الوظيفي
6.7%	3	كراج داخلي	
20.0%	9	رئيس قسم	
8.9%	4	مدير	
28.9%	13	أخرى	
100.0%	34	المجموع	

ثانياً- تحليل الخصائص المؤسسية :

يوضح الجدول (2) الخصائص المؤسسية للمشاركين في الدراسة. بالنسبة إلى المصرف، فقد كان أكبر عدد من المشاركين من مصرف الوحدة بنسبة 44.4%، يليه مصرف الأمان بنسبة 24.4%، والمتوسط بنسبة 22.2%، في حين مثل مصرف الإجماع نسبة منخفضة 8.9%. هذا يعكس تمثيلاً متوازناً نسبياً بين المصارف التجارية المختارة، مع بروز مشاركة أكبر من مصرف الوحدة.

أما فيما يتعلق بـ الفرع، فقد أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين (93.3%) ينتمون إلى الوحدة الرئيسية، بينما شكلت نسبة المشاركين من فرع الحريقة 6.7% فقط، مما يشير إلى تركيز البيانات على الفرع الرئيس للمصارف.

وبالنسبة لـ الوحدة التابع لها المشاركون، كان معظمهم يعملون في الشؤون المالية بنسبة 68.9%، تليها المراجعة الداخلية بنسبة 20%، ثم إعداد الحسابات بنسبة 11.1%. ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلب المشاركين مرتبطون بالأنشطة المالية والإدارية المباشرة، مما يعزز موثوقية آراء المشاركين حول تطبيق المعايير المحاسبية في المصارف التجارية.

جدول 2: للخصائص المؤسسية للمشاركين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المصرف	مصرف الوحدة	20	44.4%
	الإجماع	4	8.9%
	الأمان	11	24.4%

22.2%	10	المتوسط	
100.0%	45	المجموع	
93.3%	42	الوحدة الرئيسية	الفرع
6.7%	3	الحريقة	
100.0%	45	المجموع	
68.9%	31	الشؤون المالية	الوحدة التابع لها
20.0%	9	المراجعة الداخلية	
11.1%	5	اعداد الحسابات	
100.0%	45	المجموع	

ثالثاً- اختبار التوزيع الطبيعي:

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار Shapiro-Wilk لفحص التوزيع الطبيعي للمتغيرين قيد الدراسة. بالنسبة للمتغير الأول، متطلبات تطبيق المعيار (IAS-12) للمصارف التجارية في مدينة طبرق، أظهرت النتائج قيمة إحصائية قدرها 0.838 مع دلالة إحصائية ($p = 0.000$)، مما يشير إلى أن البيانات غير موزعة طبيعياً عند مستوى الدلالة 0.05.

أما بالنسبة للمتغير الثاني، المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية، فقد أظهرت النتائج قيمة إحصائية 0.783 مع دلالة ($p = 0.000$)، ما يؤكد أيضاً أن توزيع البيانات لهذا المتغير غير طبيعي. وبناءً على ذلك، تم اختيار الاختبارات الإحصائية اللامعلمية (Non-parametric tests)، مثل اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test)، لمقارنة الوسيط الفعلي للمتغيرات بالوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، نظراً لعدم تحقق افتراض التوزيع الطبيعي.

جدول 3: اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار Shapiro-Wilk				المتغير
التفسير	الدلالة	درجات الحرية	قيمة الإحصاء	
توزيع غير طبيعي ($p < 0.05$)	0.000	45	0.838	الإمكانات اللازمة تطبيق المعيار (IAS-12) للمصارف التجارية في مدينة طبرق
توزيع غير طبيعي ($p < 0.05$)	0.000	45	0.783	المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية

رابعاً- اختبار ثبات وصدق مقياس الدراسة:

يوضح الجدول (4) نتائج ثبات وصدق مقياس الدراسة للمتغيرين محل البحث. بالنسبة للمتغير الأول، متطلبات تطبيق المعيار (IAS-12) للمصارف التجارية في مدينة طبرق، أظهر معامل الثبات (Cronbach's Alpha) قيمة مرتفعة بلغت

0.915، بينما كان معامل الصدق 0.956، مما يدل على أن الأداة تمتلك مستوى عالياً من الموثوقية والدقة في قياس هذا المتغير.

أما المتغير الثاني، المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية، فقد بلغ معامل الثبات 0.888 ومعامل الصدق 0.942، وهو أيضاً مؤشر على أن الأداة تتمتع بثبات وصدق جيدين. وتشير هذه النتائج إلى أن المقاييس المستخدمة في الدراسة موثوقة ودقيقة بما يكفي لجمع البيانات وتحليلها، مما يعزز مصداقية النتائج التي ستنتم معالجتها لاحقاً باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

جدول 4: اختيار ثبات وصدق مقاييس الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
الإمكانات اللازمة لتطبيق المعيار (IAS-12) للمصارف التجارية في مدينة طبرق	9	0.915	0.956
المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية	9	0.888	0.942

خامساً- اختبار الفرضيات:

استخدم الباحثان الوسيط الافتراضي في مقياس ليكرت الخماسي كقيمة مرجعية للمقارنة الإحصائية لأنه يمثل نقطة الحياد في المقياس. وقد تم اعتماد القيمة (3) بوصفها الوسيط الافتراضي لوقوعها في منتصف التدرج العددي للمقياس من (1) إلى (5). ويوظف هذا الوسيط في الاختبارات الإحصائية، خاصة اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة عند عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي، لمقارنة الوسيط الفعلي للعينة بالوسيط الافتراضي وتحديد اتجاه الاستجابات.

الفرضية الرئيسية " إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودور في تحقيق العدالة الضريبية"

الفرضية الفرعية الأولى : تتوافر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار (IAS-12) للمصارف التجارية في مدينة طبرق

الفرضية الصفرية (H_0): لا تتوافر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) لدى المصارف التجارية في مدينة طبرق.

الفرضية البديلة (H_1): تتوافر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) لدى المصارف التجارية في مدينة طبرق.

تمثل الفرضية الأولى محور الدراسة حول مدى توفر الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS-12) لدى المصارف التجارية في مدينة طبرق. تنص

الفرضية الصفرية (H_0) على عدم توفر هذه الإمكانيات، بينما تنص الفرضية البديلة (H_1) على توفرها. استناداً إلى اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة، أظهرت النتائج الموضحة في الجدول 5 أن وسيط جميع البنود كان أعلى من الوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، حيث بلغ الوسيط الفعلي لكل بند 4، وهو ما يعكس اتجاه المشاركين نحو الموافقة على توفر متطلبات المعيار.

كما تبين أن جميع القيم المعيارية للإحصاء Z كانت موجبة، ودلالة النتائج الإحصائية ($Sig.$) لجميع البنود، باستثناء البنود التي كانت منخفضة ولكن ما زالت أقل من مستوى الدلالة 0.05، تشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية مقارنة بالوسيط الافتراضي. على سبيل المثال:

البند الخاص بـ "ضرائب الدخل تشمل أيضاً الضرائب للمصرف التابعة أو زميلة أو ترتيب مشترك" سجل $Z = 3.833$ و $Sig. = 0.000$ ، مما يدل على وجود اتفاق قوي على هذا المطلب.

البنود المتعلقة بـ "تثبت المنفعة المتمثلة بالخسارة لأغراض الضريبة" و "الفروقات المؤقتة" أظهرت أيضاً دلالات إحصائية قوية، حيث كانت جميع $Sig.$ أقل من 0.05، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى المشاركين بأهمية هذه البنود لتطبيق المعيار. تشير هذه النتائج إلى أن الإمكانيات اللازمة لتطبيق المعيار (IAS-12) متوفرة لدى المصارف التجارية في مدينة طبرق، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. بعبارة أخرى، هناك اتفاق واضح بين المشاركين على أن البنود الأساسية للمعيار مطبقة عملياً وتتم مراعاتها في الأنشطة الضريبية للمصارف.

جدول 5: نتائج اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة للفرضية الأولى

الفقرة	حجم العينة (N)	الوسيط الفعلي	إحصاء الاختبار (W)	الخطأ المعياري	الإحصاء المعياري (Z)	مستوى الدلالة Sig.
تشمل ضرائب الدخل: الضرائب للمصارف تابعة أو زميلة أو ترتيب مشترك	45	4	597.000	64.050	3.833	0.000
يعتبر الأساس الضريبي هو المبلغ الذي يحسم لأغراض الضريبة و مقابل أي منافع اقتصادية خاضعة للضريبة ومتدفقة للمصرف	45	4	595.000	56.702	5.247	0.000
تثبت الضريبة للفترة الحالية الفترات الحالية والسابقة مع إنها التزام.	45	4	561.000	54.270	5.169	0.000
إذا تجاوز المبلغ المسدد (للفتترات الحالية والسابقة) عن المبلغ الواجب سداده لتلك الفترات فيجب إتباع	45	4	417.000	54.156	2.520	0.012

مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) ودور في تحقيق العدالة الضريبية

الزيادة على إنها أصل.					
45	4	405.000	54.232	2.296	0.022
45	4	558.000	61.701	3.647	0.000
45	4	399.000	48.897	3.088	0.002
45	4	821.000	74.775	5.222	0.000
45	4	573.000	64.050	3.458	0.001

الفرضية الفرعية الثانية: يساهم المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في تحقيق العدالة الضريبية

الفرضية الصفرية (H_0): لا يساهم المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS-12 في تحقيق العدالة الضريبية.

الفرضية البديلة (H_1): يساهم المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS-12 في تحقيق العدالة الضريبية.

تركزت الفرضية الثانية على فحص مدى مساهمة المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) في تحقيق العدالة الضريبية، حيث تنص الفرضية الصفرية (H_0) على عدم وجود أي دور للمعيار، بينما تنص الفرضية البديلة (H_1) على وجود دور فعال له. استناداً إلى اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة الموضح في الجدول (6)، يتضح أن وسيط معظم البنود أعلى من الوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت (3)، حيث بلغ الوسيط الفعلي للبنود 4، وفي بعض البنود المهمة (مثل وضوح النص القانوني وأهمية

الالتزام بالمعايير) وصل الوسيط إلى 5. هذا يعكس موافقة المشاركين على أن تطبيق المعيار يسهم بشكل واضح في تحقيق العدالة الضريبية.

كما تبين أن جميع القيم المعيارية Z كانت موجبة تقريباً، وكانت معظم مستويات الدلالة Sig. أقل من 0.05، ما يشير إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية مقارنة بالوسيط الافتراضي. إلا أن البند المتعلق بـ "إذا كانت الأرباح تحسب على الممول، فمن العدل أن تحسب له الخسائر" سجل Sig. = 0.227، مما يشير إلى عدم وجود اتفاق إحصائي واضح بين المشاركين على هذا البند بعينه.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن المعيار المحاسبي الدولي (IAS-12) يساهم بشكل إيجابي وفعال في تحقيق العدالة الضريبية، إذ أن غالبية البنود أظهرت توافقاً بين المشاركين على أهمية تطبيقه، ويتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

جدول 6: نتائج اختبار ويلكوسون لعينة واحدة للفرضية الثانية

الفقرة	حجم العينة (N)	الوسيط الفعلي	إحصاء الاختبار (W)	الخطأ المعياري	الإحصاء المعياري (Z)	مستوى الدلالة Sig.
يزيل وجود النص القانوني الواضح أي غموض حول أي مسألة ضريبية، ويعد الالتزام بالمعايير الدولية وتوافقها مع القانون أمر لازم لتحقيق العدالة بين المستثمرين	45	5	635.000	65.056	4.066	0.000
تفرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال التي تمتد إليها سيادة الدولة، بما في ذلك المستثمر الأجنبي، والذي بدوره يقوم بإعداد القوائم وفقاً للمعايير الدولية	45	4	795.000	77.532	4.430	0.000
يشمل تطبيق مبدأ الإعفاء من الضريبة المستثمر الأجنبي، و القياس الإعفاءات يتم وفقاً للمعايير الدولية	45	4	703.000	64.230	5.473	0.000
يحدد وعاء الضريبة يتم وفقاً لما ورد في معيار (12)	45	4	861.000	73.566	5.852	0.000
تحسب الأرباح على الممول كذلك الخسائر، ويتم تحديد الأرباح وخسائر وفقاً لما ورد في معيار (12).	45	2	621.000	85.677	1.208	0.227
يساعد تطبيق معيار (12) الحد من تهرب الضريبي من قبل المستثمر الأجنبي	45	4	540.000	61.701	3.355	0.001
عندما تنطبق معدلات ضريبة مختلفة	45	4	561.000	54.232	5.172	0.000

						يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة باستخدام متوسط المعدلات التي يتوقع أن تنطبق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لإغراض الضريبة)
0.004	2.904	64.230	538.000	4	45	إن تطبيق ما ورد في معيار (12) ينصف الطرفين المكلف والسلطة الضريبية
0.000	4.098	71.011	701.000	4	45	ينبغي أن تكون البيانات المحاسبية خالية من الأخطاء والتي تتمثل بشمولها بأي فروقات مؤقتة أو دائمة (وتمثل الفروقات بين المبلغ المدفوع ومبلغ الضريبة المستحق) لكي تكون ملائمة

النتائج:

- 1- أظهرت النتائج توافر الامكانيات اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) لدى المصارف التجارية بمدينة طبرق.
- 2- أكدت النتائج المعيار المحاسبي الدولي (IAS-12) يساهم في تحقيق العدالة الضريبية، من خلال تقليص الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة.
- 3- بينت الدراسة أن تطبيق المعيار يساهم في توحيد المعالجة الضريبية بين المصارف، ويحد من التقدير الشخصي في ربط الضريبة، بما يعزز مبدأ المساواة بين المكلفين، خاصة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.
- 4- أظهرت النتائج وجود ضعف نسبي في الاتفاق حول مبدأ احتساب الخسائر الضريبية بنفس أسس احتساب الأرباح، مما يعكس قصوراً تشريعياً أو تطبيقياً في النظام الضريبي الليبي.
- 5- خلصت الدراسة إلى قبول الفرضيتين الفرعيتين، بما يدعم الفرضية الرئيسة القائلة بإمكانية تطبيق المعيار (IAS-12) ودوره في تحقيق العدالة الضريبية في المصارف التجارية بمدينة طبرق.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- 1- اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-12) كمرجع محاسبي معتمد عند احتساب ضريبة الدخل على المصارف التجارية، بما يعزز العدالة الضريبية ويوحد المعالجة المحاسبية.

- 2- ضرورة مراجعة وتحديث قانون ضريبة الدخل الليبي بما يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة والضرائب المؤجلة.
- 3- تكثيف برامج التدريب والتأهيل المهني لموظفي المصارف ومصلحة الضرائب حول تطبيق معيار (IAS-12) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي الضريبي.
- 4- تعزيز التنسيق المؤسسي بين المصارف التجارية ومصلحة الضرائب للحد من الخلافات التفسيرية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع :

AL-Naser, Aqdas Hussain. (2022). THE ROLE OF THE CHIEF FINANCIAL OFFICER IN EXPLAINING THE DIFFERENCE BETWEEN THE APPLICATION OF ACCOUNTING STANDARD12 AND THE IRAQI LAW OF AL-ZARIFI TO ACHIEVE JUSTICE. World Bulletin of Social Sciences (WBSS) ،12(1) ،33-39.

Chiladze, Izolda. (2018). International Accounting Standard 12 – “Income Tax” and Aspects for Discussion. Applied Finance and Accounting4(1) ،1-10.

EGBUNIKE, Patrick Amaechi & OKOYE, OnyiiPaulinus. (2017). TAX IMPLICATION OF INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS (IAS 12) ADOPTION: EVIDENCE FROM DEPOSIT MONEY BANKS (DMBS) IN NIGERIA. International Journal of Social and Administrative Sciences ،2(2) ،52-62.

Georgios. (2019).et al The Impact of Deferred Taxation on Banking Profitability and Capital Adequacy. Evidence from the Greek Banking System. International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting ،5(1) ،1-13.

RUHOMA, AL SEDDIG ALSHADL. (2015). EXAMINING THE INFLUENCE OF TAX FAIRNESS ON TAX COMPLIANCE IN LIBYA. [Master thesis] ،Universiti Utara Malaysia.

أبو غفة، عبدالقادر علي سالم. (2020). العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. مجلة البحوث القانونية، 11، 1-29.

أندرو، جويل وآخرون . (2015). العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- أمين ، وكرش محمد وكمال، قويدري. (2022). تقييم أداء النظام الضريبي و مدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية. مجلة جامعة البليدة ، 94-107.
- جعنيط، عادل. (2021). أثر تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS12 من خلال الإفصاح، الاعتراف والقياس على جودة القوائم المالية" دراسة ميدانية لأراء عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 1019-1036، (1)، 7.
- حسين، حيدر كاظم واخرون . (2018). دور المعيار المحاسبي الدولي 12 في جذب الاستثمارات الأجنبية وانعكاسه على الموازنة العامة للدولة. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ، 1-34.
- حنون، محمد فرج. (2018). اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي 12 على ضرائب دخل الشركات ضل قوانين ضرائب الدخل العراقية. رسالة ماجستير، البصرة، العراق .
- خريف، الحافظ عبد الله و كمال، أحمد يوسف. (2020). دور ممارسات المحاسبة القضائية في تحقيق العدالة الضريبية. مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، 15(3)، 529-537.
- سليمان، شيماء احمد و الجمابي، عامر محمد سليمان. (2022). مدى استجابة البيئة العراقية لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) في تحديد ضريبة الدخل بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب/ قسم الشركات. مجلة دراسات محاسبية و مالية، 17(61)، 163-183.
- العجيلي، عمر تركي هزاع. (2013). أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي (12) (ضرائب الدخل على القوائم المالية) (دراسة اختبارية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار). رسالة ماجستير ، العراق .
- علي، جلابة و بن عمار، منصور. (2018، 3، 5). التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12. مجلة العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، 77-96.
- مفتاح، معمر توزر و الهادي أحمد الساعدي. (2024). مدى توافق بين قانون ضريبة الدخل الليبي والمعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (22) (من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب). مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية، 9(2)، 220-240.
- المياحي، حيدر محمد. (2014). الافصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي (12) "ضرائب الدخل" و دورة في تحقيق العدالة الضريبية : بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة. رسالة ماجستير، بغداد.